



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

---

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2011 - العدد: 12

---

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 30 جمادى الثانية 1432  
الموافق 02 جوان 2011

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة ..... ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة  
المنعقدة يوم الخميس 30 جمادى الثانية 1432  
الموافق 02 جوان 2011

السيد عبد القادر بن سالم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس الجلسة المحترم، نائباً عن رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الموارد المائية المحترم،  
السادة الوزراء،  
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،  
زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سؤالي موجه إلى معالي وزير الموارد المائية: مما لا شك فيه أن أهمية الماء وضرورته في الجنوب هي من أكبر التحديات التي تواجه الإنسان والدولة معاً.

ونظراً للظروف الطبيعية والجغرافية وقلة الأمطار بات من الأهمية بمكان رسم استراتيجيات مستقبلية استشرافية للتغلب على هذا العائق وفتح آمال سكان الجنوب للاستفادة من القلة القليلة التي تجود بها السماء وهذا لا يتسنى - كما أشرت آنفاً - إلا بتخطيط محكم وقراءة آنية للمحتمل في ضوء صراع دولي على منابع المياه ومجاريها ولعل ولاية «بشار»، «الساورة» سابقاً من المناطق التي تدخل ضمن إحداثيات هذه المعادلة؛ وعليه فإنها تنتظر منكم - السيد الوزير - مبادرة تتمثل في التفكير في إحداث سدود إضافية للحفاظ على المياه التي تضيع في عمق الصحراء دون الاستفادة منها ونحن نعلم - السيد الوزير - مدى قيمة قطرة ماء في الجنوب؛ وعليه نلتمس في البداية التعجيل بالموافقة على بناء سد «الوادي الأبيض» لشمال «بشار» والذي قدمت بشأنه مديرية الري دراسة جادة وهي مشكورة على الجهود.

ثانياً، النظر في الوضعية المزرية التي آل إليها سد «جرف التربة» والذي كان في يوم ما من أكبر

الرئاسة: السيد عبد القادر زحالي، نائب رئيس مجلس الأمة.

### تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير التضامن الوطني والأسرة؛
- السيد وزير السكن والعمران؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

### إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحاً

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إن، استناداً إلى أحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 02-99، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها. بداية، أحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بن سالم لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع الموارد المائية، فليفضل مشكوراً.

علمكم ما يلي من الإجابة:

حقيقة يعد سد «جرف التربة» من بين أوائل السدود التي تم تشييدها بعد الاستقلال، فقد بدأ استغلاله في سنة 1969 وخضع من ذلك التاريخ، وكباقي المنشآت، لتعبئة الموارد المائية السطحية عبر الجمهورية وبعمل لصيانة دورية تتمثل أساسا في إعادة تأهيل المعدات الهيدروميكانيكية ومعالجة الحوض المنحدر ونزع الأوحال، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن برنامج أشغال الصيانة تلك مرتبطة بمدى وفرة الموارد المائية وبقدرة المنشآت على تغطية مختلف الاحتياجات من السقي الفلاحي وتزويد المياه الصالحة للشرب للمواطنين، وفيما يخص سد «جرف التربة» فإننا نلاحظ أنه بالرغم من مرور 42 سنة على بداية تشغيله فتراكم الأوحال به، ما يسمى بـ (L'envasement) ما يعد نسبته 30% فهو رقم قياسي بكل المعايير، كما أن المياه المخزنة به والتي يصل حجمها حاليا إلى 131 مليون م<sup>3</sup> كاف لتغطية الاحتياجات السنوية المقدر بـ 10 ملايين م<sup>3</sup> لتزويد المياه الصالحة للشرب للمواطنين في كل من دوائر «بشار» و«العبادلة» و«القنادسة»، إضافة إلى 57 مليون م<sup>3</sup> موجهة للسقي الفلاحي على مستوى نطاق الري الكبير «كالعبادلة» التي تبلغ مساحتها 4.500 هكتار، كما يوجد بولاية بشار ثمانية حواجز مائية، خمسة منها مستغلة إلى يومنا هذا في «الأحمر»، «بشار» و«بني ونيف» واثنان في «موغل» وثلاثة في طور الإنجاز في «كرزاز»، «كوغل» و«بوقياس» وأغتنم هذه السانحة لأعلمكم أن قطاع الموارد المائية باشر اتصالات مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أجل تحويل تسيير نطاق الري للعبادلة من المؤسسة الولائية المكلفة به حاليا - وتسييرها غير كاف - إلى الديوان الوطني للسقي والصرف الفلاحي وهو ما سيمكن - إن شاء الله - من التحكم أكبر وترشيد استعمال الموارد المائية ويسمح بتسجيل عملية إعادة تأهيل نطاق الري المذكورة. أما فيما يتعلق بإنجاز سدود جديدة في ولاية بشار فقد أحصت فعلا المديرية الولائية للري

سدود الجزائر بحيث علاه الطمي، وتراكت بداخله بقايا الأشجار حتى أصبحت تظهر للعيان مع أنه هو الذي يعتمد عليه فلاح سهل العبادلة في السقي وهو محيط من أهم المحيطات الفلاحية في الجنوب الغربي وقد أصبح يابس وفلاحوه مهددون بالبطالة، إلى جانب خطر آخر وهو أن مياه «سد جرف التربة» هي الممون الرئيسي لسكان ثلاث دوائر كبرى للولاية «بشار»، «القنادسة» «العبادلة»، أي ما يفوق 200.000 نسمة أي 80% من السكان. فهلا ساهمتم - السيد الوزير - في إنقاذ هذا السد الكبير والعمل على تنقيته ليستوعب مستقبلا كامل سعته والمقدرة بـ 360 مليون م<sup>3</sup> والتي أضحت اليوم لا تتجاوز 60 مليون م<sup>3</sup> فقط، ونفتح قوسا وكان هذا في شهر أفريل؛ الآن بعد الأمطار الأخيرة وصل إلى 131 مليون م<sup>3</sup> أي أكثر نصف بقليل والتي أضحت اليوم لصالح السهل الفلاحي المههد بالموت ولصالح السكان وممونهم الوحيد من مياه الشرب، والعمل على بناء سد «وادي الأبيض» الذي يعلق عليه سكان الولاية الآمال العريضة ولكم - السيد الوزير - جزيل الشكر والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر بن سالم على طرحه للسؤال وأحيل الكلمة للسيد وزير الموارد المائية لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الموارد المائية:** بارك الله فيك السيد رئيس الجلسة.  
السيد العضو المحترم،  
السيدات والسادة الحضور.

بودي أن أرد على السؤال الذي تفضل به الأخ العضو المحترم والذي طرح من خلاله جملة من التساؤلات المتعلقة بمجال حشد الموارد المائية السطحية لولاية «بشار» ومن خلال اقتراح إنجاز سدود جديدة وصيانة تلك المستغلة حاليا وعلى رأسها سد «جرف التربة»، يشرفني أن أنهي إلى

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا، بما أن الاتفاق حاصل ما بين الطرفين، بين السيد الوزير وصاحب السؤال، أمر مباشرة إلى قطاع النقل والكلمة للسيد محمد نواصر لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد محمد نواصر:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس الجلسة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
أسرة الإعلام،  
الجمع الكريم،  
السلام عليكم.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 02-99، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذلك العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم - السيد معالي وزير النقل - السؤال الشفوي التالي:

إن مواطن مدينة تمنراست مضطر لقطع مسافة كبيرة للتوجه إلى العاصمة حيث يقضي حوالي يومين سيرا عبر الحافلة أو السيارة، بينما يمكنه قطع هذه المسافة في ظرف ساعتين في الطائرة.

**السؤال:** هل مبلغ 29.000 دج - أي مليونين وتسعمائة ألف سنتيم - هو في متناول الجميع؟ وهل هناك تصور للوزارة في هذا الموضوع وشكرا؟

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد نواصر والكلمة الآن للسيد معالي وزير النقل لتقديم الجواب، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير النقل:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. أعتذر إذا كان صوتي مبجوحا، كنت سأطلب

مجموعة من المواقع التي من الممكن أن تشيد عليها سدود وحواجز مائية وعلى هذا الأساس ستنتقل في الثلاثي الأخير من السنة الجارية دراسة جدوى لسد «لعوج» على «وادي بني ونيف» كما يسعى القطاع إلى تسجيل عملية بعنوان البرنامج التنموي للسنة المقبلة 2012 للقيام بدراسة مماثلة لسد «وادي الأبيض» بين «بشار» و«بوقياس» في «الأحمر».

وفي الأخير، أود أن أذكر فقط أن معظم الخبراء ومعظم المختصين يقولون إنه من الصعب جدا إنجاز سدود في الجنوب لأن هناك نسبة مئوية من التبخر تفوق بكثير، والإنجاز لا يكون له مردود، لهذا نحن لما نستطيع إنجاز سد ننجزه تحت الأرض.

هذا أخي جوابي على سؤالك وسد «جرف التربة» حاليا لا بأس به إن شاء الله، كان فيه 30 مليون في ثلاثة أسابيع والله أتى بخيره والحمد لله، المشكل ليس في السد، المشكل في الأمطار، إن شاء الله نيتنا فيها خير والسد سيمتليء في كل سنة إن شاء الله، بارك الله فيكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ فليتفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر بن سالم:** شكرا للسيد رئيس الجلسة.

نشكرك - السيد الوزير - على هذه المعلومات القيّمة والالتفاتة القيّمة التي أتيت بها؛ في الحقيقة الحديث دائما يدور حول الظروف الطبيعية التي تبقي كل التكهّنات الاحتمالية فيما يخص الأمطار - كما أشار السيد الوزير - ونثمن بالمناسبة انشغال السلطات المحلية هذه الأيام على البحث لاستغلال المياه الجوفية وهو شيء إيجابي حيث إنها جاءت بنتائج إيجابية ومما جعل المياه المخزونة في سد «جرف التربة» مخصصة «لسهل العبادلة» وشكرا سيدي الوزير وأعانكم الله.

يتعلق بالبحث عن مصادر تعويضية ملائمة، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد نواصر هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد محمد نواصر:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا لك معالي الوزير، أود أن أبدأ تعقيبي بمقارنة بسيطة جدا، مثلا: الرحلة «الجزائر-باريس» و«الجزائر-تمنراست»، «الجزائر-باريس» تستغرق ساعتين، «الجزائر-تمنراست» تدوم ساعتين و10 دقائق، عندما تتوجه الطائرة الجزائرية إلى باريس فالأجواء دولية، المطار بالعملة الصعبة، الخدمات بالعملة الصعبة، عمال الخطوط الجوية الجزائرية بالعملة الصعبة، التأخير مدفوع بالعملة الصعبة، الوقود بالعملة الصعبة.

وعلى العكس من ذلك، فالطائرة المتوجهة من تمنراست، الأجواء وطنية، المطار ملكنا، الوقود بالدينار، العمال في الجزائر ليس لهم نفقات المهمة، لكن التذكرة إلى باريس في بعض الأحيان تصل إلى 19.000 دج، ويكون لها ترويج عبر الصحف الوطنية أي تكاليف النشر والإشهار، علما أن الفرق بين رحلة باريس وتمنراست 10 دقائق، أنا أظن أن المشكل ليس في العشر دقائق، علاوة على أنه في رحلة باريس نجد بها مصاريف أكثر وبالعملة الصعبة.

الطائرات المتوجهة إلى فرنسا، كل طائرات الرحلات مباشرة وهي طائرات كبيرة، نحن في بعض الأحيان حين تكون رحلة مباشرة تستغرق ساعتين و10 دقائق وحين نتوقف في «جانت» تصبح أربع ساعات وفي بعض الأحيان تستعمل الطائرات الصغيرة (ATR) وتقوم برحلة تدوم 04 ساعات، كذلك تجد نفس السعر، سواء تذهب في (ATR) أو تذهب في رحلة مباشرة أو غير مباشرة بنفس السعر رحلات تمنراست كلها رحلات ليلية متعبة، بينما رحلات فرنسا كلها رحلات نهائية،

الاعتذار لكي لا أجيّب اليوم لكن وأنتم موجودون في العاصمة أردت أن أستعمل بعض السكر حتى أستطيع الإجابة.

فيما يتعلق بالقضية الاقتصادية بالنسبة لشركة اقتصادية من المفروض مبدئيا أن هذه الأمور لا يتدخل فيها الوزير، لا يمكنني أن أتدخل في شركة يطلب منها أن تحقق نتائج معينة في الميدان المالي وتحاسب على هذه النتائج.

إذن، إذا كان فيه ما يساعد على ذلك فإنني أوجهكم إلى زميلي السيد بركات وزير التضامن الوطني والأسرة، فقط لأفرق بين ما هو اقتصادي وما هي مساهمات الدولة في هذا الميدان.

حقا المشكل قائم وي طرح بموضوعية فيما يتعلق بالمقارنات لأننا على بعد 2.000 كلم، 1.559 بالنسبة للمسافات التي يحسب بها في الطيران.

ولهذا لا يمكنني كوزير أن أطالب بنتائج مالية لهذه الشركة وأفرض عليها تعاملات اجتماعية مع قضايا اجتماعية موضوعية، لهذا فكرت في زميلي السيد بركات هكذا بكل عفوية، أنتم في مكان يسمح لكم ربما بالتعامل مع القضايا التي لها علاقة بالجبابة فقط إذا قارنت السعر دون الجبابة وغير ذلك فإنه سينخفض إلى 23.300 دج عوض 29.000 دج بدون جبابة.

تعرفون أن الجبابة من اختصاص البرلمان طبعا في تعامله وتوافق مع الحكومة لأن الحكومة تنظر إلى الجبابة على أساس أنها مصدر ضروري من مصادر الميزانية.

ثم كذلك لم يذكر عدد التخفيضات الموجودة وهي هامة جدا 25% بالنسبة للعائلات والشباب أما بالنسبة للأطفال فتصل إلى 33% تخفيضا بالنسبة للأرقام التي أعطيت، هذه المعطيات الموضوعية التي نتعامل معها لا يمكن لوزير أن يفرضها وإلا أن يدفع المقابل من مصدر ما، ووزير النقل لا يملك مصدرا ماليا يعوض به ما يخفض، لكن تبقى القضية مطروحة، قد نصل ربما إلى تعديل أو تسوية أسعار أحسن مما هو قائم، إذن تبقى هذه القضية هكذا دون غلق الأبواب فيما



**السيد رئيس الجلسة:** بقي لك 30 ثانية يا أستاذ.

**السيد محمد نواصر:** إذن نرجو من الوزير التدخل لدى مجلس الحكومة حتى يكون هناك تدعيم لهذه التذاكر، خاصة للمرضى ومحدودي الدخل حتى نخدم السكان في المناطق البعيدة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد نواصر، الكلمة مجددا لمعالي الوزير، فليفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** شكرا للسيد رئيس الجلسة وللسيد عضو مجلس الأمة، ربما عند مقاربتنا لقضايا من هذا النوع أود أن تحل المشاكل على مستوى المؤسسة التي هي في رأبي معنية بهذه القضية.

قضية - مثلا - دعم أصحاب الدخل المنخفض، ليست من اختصاص وزير النقل.

نقل الطلبة فيه نظام خاص وهذا قلته من قبل عندما دخلت ونظرت إلى زميلي وزير التضامن، لأنه فعلا قبل أيام قليلة قد وقّع على اتفاق بين النقل والتعليم العالي والتضامن ولولا التضامن الوطني لما كان هذا الدعم بالنسبة للطلبة.

بالنسبة للمرضى، فيه كذلك نظام خاص فيما يخص وسيلة النقل فقط، أما التمويل فهو من مصادر أخرى، حتى عندما أتحدث سأبالغ عندما تحلق الطائرة ليلا فلماذا نريد أن نحمل الخطوط الجوية الجزائرية قضية الإيواء؟ هل هذه المسألة تطرح في بلدان أخرى؟ لا! ليس من اختصاصها ولا هي وسيلة من وسائل النقل، إذا كانت مشاكل مثلا في جهات أخرى، فلا يمكننا أن نحمل المسؤولية وسيلة من الوسائل ونحملها مكان المعنيين بالأمر في القطاع.

قضية الأمور الترقية أو الصيغ الترقية، عندما ذكرت رمضان وذكرت الصيف ذكرت الخطوط الجوية الجزائرية في تعاملها بالنسبة للآخرين

لماذا لا تكون هناك مثلا أسعار ترقية؟ في كل مرة رحلات فصل الصيف نحو باريس بها تخفيضات وفي شهر رمضان نفس الشيء تخفيضات في التذكرة، وكذلك بمناسبة عيد الأضحى والعطل أيضا، لكن تمناست لم تستفد أبدا من تخفيضات في الرحلات.

هناك اقتراح ثاني، الرحلات المتوجهة إلى فرنسا تجد فيها ثلاث أو أربع تسعيرات، تجد 20% أو 30% بسعر منخفض، تجد 20% إلى 30% بسعر أكثر و 40% أو 50% من الباقي للطائرة بسعر كامل، هذا ما لا نجده عندنا.

نرجع دائما للمقارنة بين الجزائر-وباريس والجزائر-تمناست، لا نقول تمناست، بل كل الجنوب بما فيه إليزي، جانت، أدرار، بشار وتندوف. المسافرون إلى فرنسا تجدهم كلهم سواء كانوا رجال أعمال أو إطارات في الدولة أو ناسا ميسوري الحال وحتى المغتربين ليسوا بحاجة إلى هذه التخفيضات لأنهم ميسورو الحال، بينما المسافرون من تمناست وولايات الجنوب فإن أغلبهم قليلو الدخل أو عديمو الدخل يمتطون الطائرة - أغلبهم - للعلاج أو التحاليل أو الأشعة.

تصور - معالي الوزير - مريضا ينتقل من تمناست أو من تندوف أو من إليزي أو من بشار يأتي للعلاج في الجزائر، عنده على الأقل رحلتان؛ الرحلة الأولى يقوم بالأشعة أو التحاليل ورحلته الثانية كي يعالج، علما أن المريض هذا لا بد أن يكون معه مرافق، إنه يحتاج 120.000 دج، «12 مليون سنتيم» للطائرة وحدها، بدون أن أذكر مصاريف التنقل، وثمان العلاج في المستشفى وتكاليف الفندق والأدوية، 12 مليون، من أين يأتي بها المريض أو هذا الفقير؟

نفس المشكل يعرفه طلبتنا، الطلبة الجامعيون، عندهم منحة 4.000 دج، كل ثلاثة أشهر ينتقل في الظروف العادية 03 مرات إلى تمناست، في بعض الأحيان الدولة تعطيهم تذكرة واحدة مجانا لكن التذاكر الأخرى من أين يأتي بها الطالب؟ الطالب الذي يتقاضى 130.000 سنتيما في الشهر...

بأنه فعلا فيه ما يمكن استغلاله لتحسين ما فسيكون ذلك إن شاء الله، أما من يستفيد من التخفيضات فذكرت أن من هم في سن 25 سنة والأسر 52% والصغار بنسبة 33% كتخفيض بالنسبة للآخرين ولكن الشركة ساهرة على دراسة اقتراحك لكي تجد ربما ما يمكن فعله على الأقل، ربما التفاتة ما بالنسبة لما ذكرتموه في سؤالكم، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، نبقي مع قطاع النقل والكلمة للسيد عبد الرحمان يحي لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

**السيد عبد الرحمان يحي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير النقل المحترم،

السادة معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي:

يعتبر قطاع السكة الحديدية القلب النابض في تحريك التنمية القاعدية البشرية والاقتصادية؛ ونتيجة لذلك رصدت الدولة من خلال مخططي (2005 - 2009) و(2010 - 2014) غلafa ماليا ضخما، حيث تم رصد 40% من موارد المخطط لتحسين وتحديث شبكات هذا القطاع من كهربته وجلب القاطرات والعربات الحديثة والتي تدخل في إطار ترقية سياسة الخدمة العمومية والنهوض بالقطاع لمسيرة العصر، إلا أننا نلاحظ ورغم الجهود المبذولة في الميدان ضغطا كبيرا على الطرقات بمختلف شبكاتها، مما تسبب في مشاكل

وهنا نذكر بأن تذكرة السفر إلى فرنسا في غير المراحل الترقية هي عالية جدا جدا، سعرها يفوق - على الأقل - مرتين سعر تذكرة تمارست، هذا تعرفونه جميعا من 60.000 دج فما فوق وليس 29.000 دج أو 30.000 دج، تتضاعف بمرتين على الأقل، أما في المراحل الترقية ولأن عدد المسافرين ينخفض مثلما هو الشأن في بلدان العالم، والمراحل الترقية تكون في هذه الحالات منخفضة ورمضان ضمن المراحل الترقية لأن عدد المسافرين في رمضان قليل جدا عكس الصيف سواء باتجاه فرنسا أو مناطق أخرى، الصيف هو من مراحل الطلب المرتفع جدا ويجب أن نتعامل مثلما نتعامل الشركات الأخرى في هذه المرحلة؛ أما المرحلة الترقية فهي من المراحل التي ينعدم فيها الطلب، إذن هذا فقط لكي لا نخلط بين المراحل الترقية، رمضان من المراحل الترقية عندنا أو عند غيرنا، لهذا ترى بأن كل شركات الطيران في العالم التي لها علاقة مع البلدان الإسلامية والجزائر تصدر مثل هذه الصيغ الترقية حتى تدفع المسافرين إلى السفر وتملا ما عندها من عروض في الشتاء أو بين الصيف والربيع أو بين الربيع والشتاء نفس الشيء.

إذن، فقط لنعلم بأن المقارنة التي ذكرتها والمقدرة بـ 19.000 دج مع باريس طبقت لمرحلة قصيرة جدا في أيام معدودة ولما نتجاوز هذه المرحلة فإنك تفقد الامتياز الذي استفدت منه في هذه المرحلة وتعود إلى السعر العادي، لهذا فلا توجد هذه المقارنات.

إذن كل ما ذكر بالنسبة لي هي أمور خارجة عن نطاق الخطوط الجوية الجزائرية، مصادرها في أماكن أخرى، يجب أن تطرح بهذا الشكل، لكن ليس معنى هذا - وأنا ذكرت وقلت فيه مشكل الجباية - وليس من حقي أن أطلب ألا نجبي هذه الخدمات، لأن الجباية مصدر أساسي من مصادر الميزانية وإذا كنا في كل مرة نستغني عن الجباية فإن الخدمات التي تقدمها الدولة في مختلف القطاعات تتوقف، لهذا لا بد أن نضبط أمورنا فيما يتعلق بالمعارف المتبادلة فيما بيننا وبينكم؛ وإذا لاحظنا



الشيء، إذهب إلى «الخروب» و«قالمة» نفس الشيء، في كل مكان وكنا سنخسر كذلك حتى بعض المقاطع التي كانت جيدة فتوقفت، أعطي أمثلة بالنسبة للمسافرين، جيجل - قسنطينة، لا يوجد فيها كثير من المسافرين فيها عدد قليل، سكيكدة تقريبا نفس الشيء، وكذلك تبسة وعنابة.

في هذه المناطق كلها توقف القطار بها لأنها فضلنا الطريق على السكة الحديدية، أتكلم بالنسبة للمسافرين، أما فيما يخص السلع فنفس الشيء حتى وإن كان قد بقيت بعض القطارات تتحرك على خطوط مهترئة وتسمعون ببعض الانحرافات التي كانت وبدأت تنقلص إلا في المنطقة بين «تبسة» و«جبل العنق» لكن عملية التجديد هي الآن جارية.

فيما يتعلق بسؤالك لماذا أهملنا القطار؟ حتى المتعاملون الكبار فضلوا النقل بالشاحنات، مثلا الحبوب، الآن الحبوب 80% منها تنقل في الشاحنات وفي علاقتي مع زميلي السيد وزير الفلاحة نحن ساهرون حاليا بعدما قمنا بتشخيص دقيق على مستوى الموانئ، على مستوى صوامع القمح لكي نفرض على كل المتعاملين استعمال القطار لأننا الآن بدأنا نستلم كثيرا من المقاطع وسأذكرها، «جن جن» 20% فقط ينقل في القطار.

«بشار» توقف قبل أن ننجز الخط الجديد سأذكره فيما بعد؛ نفس الشيء بالنسبة لنقل قنوات المحروقات من «جن جن» و«سكيكدة» إلى غاية «تفرت» والمناطق الصناعية في «حاسي مسعود»، لكن قبل حوالي شهر كان فيه تعاقد بمعنى الآن استلمنا خط السكة الحديدية المجدد إلى غاية «تفرت» وسينقل حوالي 200.000 من قنوات المحروقات من «سكيكدة» و«جن جن» إلى غاية «تفرت» والمناطق الصناعية بما في ذلك الملح والقمح في هذه المناطق.

«بشار» في الأيام القليلة المقبلة كذلك سنتعاقد مع وزارة الفلاحة والمحروقات للنقل على السكة الحديدية الجديدة التي تربط بين «وهران» و«بشار»، معنى ذلك أننا بدأنا نعود بالتدرج إلى استعمال السكة الحديدية بعد أن أهملت، إذن بدأ الاهتمام

عدة حيث تشير بعض الإحصائيات أن مساهمة النقل بالسكة الحديدية في مجال النقل لا يتعدى 3% من الناتج العام..1%؟ شكرا سيدي الوزير.

سيدي الوزير، أرفع سؤالي إلى معاليكم حول النقاط التالية:

إلى أي مدى وصل البرنامج الوطني لتحديث هذا القطاع في إطار التنمية الشاملة والمستدامة؟

لماذا يتم استغلال خط «جن جن» لولاية جيجل و«عبان رمضان» بطاقة ضئيلة؟ وخاصة أن هذا الميناء يعرف نشاطا تجاريا بمختلف أنواعه ويحتوي على محطة للفرز بمنطقة «بازول» مما يخفف الضغط على شبكات الطرق والمساهمة في التخفيف من الحوادث.

في الأخير، تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الرحمان يحي، الكلمة للسيد معالي وزير النقل، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير النقل:** شكرا للسيد عبد الرحمان. السيد نائب رئيس مجلس الأمة، السؤال طويل وعريض يحتاج إلى أكثر من ساعة إذا كان ممكنا، سيدي رئيس الجلسة، فأستسمح لذلك، لكن سأختصر وأضرب له موعدا في الوزارة كي نتحدث عن التفاصيل.

أولا، نذكر أنفسنا جميعا بأننا أهملنا القطار منذ الاستقلال إلى غاية 1998، تكبرنا عليه وعفوا عن الكلمة، وخلال هاته الفترة التي أهملنا فيها القطار ضيعنا حوالي 1.100 كلم من السكة الحديدية التي اهترأت، تعرفون بأن السكة الحديدية يجب أن تغير - في المتوسط - كل 20 أو 25 سنة لم نغيرها بل أهملت، هناك من وضعها في خيامه وهناك من وضعها في حديقته 1.100 كلم، كل واحد في منطقتة أخذ مقطعا من مقاطع السكة الحديدية التي تلاشت، إذهب إلى «العبادلة» و«بشار» تجدها تلاشت، إذهب إلى «مستغانم» و«غليزان» نفس

ماذا استلمنا في 2009؟ 445 كلم منها ما ذكرت «تبسة» و«عين مليلة»، «عين توتة»، «مسيلة» و«برج بوعريريج» وفي 2009 أيضا استطعنا أن نحيي أو نشغل من جديد إما بالتجديد أو بالإحياء 767 كلم فقط، عندما تقول خط «جن جن - قسنطينة» لا يعمل أو «تبسة - عنابة» لا يعمل الآن هو يعمل أو تقول «تلمسان - مغنية» و«مغنية - الغزوات» فهذه معروفة أو «تيزي وزو - العاصمة» خطوط السكة الحديدية هذه كلها كانت متوقفة للأسباب التي ذكرتها لأننا أهملنا السكة الحديدية، إذن استطعنا أن نحيي 767 كلم واستطعنا - كما ذكرت - سابقا أن نستلم 445 كلم، في 2010 قد استلمنا خطوطا جديدة بطول 865 كلم منه «بلعباس - بشار» 580 كلم وهو خط جديد هام جدا إذ يربط الشمال بالجنوب وأحيينا بصفة أكيدة الخط الذي أوصلنا إلى «تقوت» وبدأ تشغيله، ثم فيه كذلك خطوط أخرى كما ذكرت «بشار»، «تقوت» «واد عيسي»، «تيزي وزو» بالنسبة لاستلام عتاد السكة الحديدية فقد استلمنا 64 قطارا كهربائيا مخصصا لضواحي العاصمة، من منا لم يلاحظه؟ يوجد بضواحي العاصمة 64 قطارا كهربائيا من الطراز العالي جدا جدا الذي ينقل حوالي 50.000 مسافر يوميا في ضواحي العاصمة شرقا إلى غاية «الثنية» وغربا إلى غاية «العفرون» ويتوقف في كل المحطات لأنه هو خط الضواحي وكأنه مترو سطحي، نفس الشيء بعرباته وكل أجهزته هو مترو سطحي تماما.

أما قاطرات الدفع الذاتي فقد استلمنا ما كان مبرمجا بـ 17 قاطرة وتعرفون أنها تتحرك في كل مناطق البلاد «قسنطينة - سطيف - العاصمة» و«بجاية - العاصمة» و«المسيلة - العاصمة» و«الجزائر- الشلف» و«الشلف - وهران»، و«وهران - بلعباس» و«تلمسان - مغنية» و«قسنطينة - بسكرة»، و«تبسة - قسنطينة»؛ إذن كل مناطق البلاد استفادت من هذه الـ 17 قاطرة ذات الدفع الذاتي وهي قطارات من طراز حديث جدا جدا غيرت وجه الجزائر فيما يتعلق بهذا النقل.

بالسكة الحديدية ابتداء من 1999 وتركز الاهتمام ابتداء من المخطط الخماسي (2005 - 2009) وتركز أكثر في المخطط الخماسي الحالي، يكفيني أن أذكركم بأنه في نهاية 2008 كان لدينا 1.500 كلم من خطوط السكة الحديدية في نهاية 2009، أصبح لدينا 4.000 كلم، أي من 1.500 كلم في 2008 إلى 4.000 كلم في نهاية 2009.

إذن، استلمنا المقاطع الكبيرة التي تربط بين «تبسة» و«عين مليلة» والتي تربط «عين توتة» و«بريكة» و«برج بوعريريج» التي كانت متوقفة كمشروع من المشاريع منذ 1999، وفقنا الله أننا استطعنا أن نحل مشكل التوقف واستلمناها في نهاية 2009.

وفي نهاية 2015 - إن شاء الله - سنضيف إليها إذا بقيت أسعار المحروقات في المستوى الذي كانت فيه من قبل مرتفعة، أما إذا تغير سعر البترول فإننا سنراجع هذه المشاريع بقاسم الوقت، لكن ماهو مخطط في الوقت الحالي خلال الخماسي فمن المفروض على الأقل في نهاية 2014 أن تكون في مستوى الإنجاز، أما الاستلام فشيء آخر لنصل إلى حوالي 10.000 كلم.

إذن ننتقل من 1500 كلم في 2008 إلى 10.000 كلم في 2015 أقول على مستوى الإنجاز، لأنه يجب أن تعرفوا أن إنجاز خط السكة الحديدية يمر بمراحل، لقد قمنا بتحليل كل المراحل لإنجازه فوجدنا حوالي 90 شهرا أي 07 سنوات ونصف، فيها ماهو راجع ربما إلى القدرة من عدمها على تسيير المشاريع، فيما ماله علاقة بالإجراءات التي تضمن المراقبة الضرورية حتى وإن كان في بعض الأحيان مبالغت تنعكس على مدة الإنجاز، لكن هذا هو التقييم، نتمنى ألا تنخفض أسعار البترول، بالعكس نتمنى أن تزداد ارتفاعا حتى نحافظ على هذا المخطط الذي يوصلنا إلى 10.000 كلم في نهاية 2015، حينئذ تكون الجزائر قد أقامت بنية تحتية للاقتصاد الوطني وتقريبا إلى الأبد وعليها أن تجدها كل 25 سنة لضرورة استحداث صناعة السكة الحديدية في الجزائر.

إذن هذه بالنسبة لما هو قيد الإنجاز، أما ماهو قيد الدراسة فهو أكبر، وأذكر بالخصوص استكمال الخطوط التي تربط بين الجنوب والشمال، بين «تقرت» وكل «شمال الجزائر» وخط «عين توتة» يرتبط مع خط الهضاب العليا الذي هو في طور الإنجاز الآن، ومن «بشار» إلى الشمال يلتقي كذلك مع خط الهضاب العليا على مستوى جنوب «بلعباس» و«سعيدة» والهضاب العليا ويلتقي مع خط الشمال.

الآن الدراسات التي تمكنا من إضافة خط ثالث بين خط «تقرت» وخط «بشار» وهو الرابط بين «بومدفع» أو «خميس مليانة» و«الجلفة»، الدراسات ستنتهي قبل نهاية السنة وحينها سنطلق المناقصة للإنجاز، وبين «الجلفة والأغواط» لأن الدراسة انتهت ولم يبق إلا الإنجاز. نحن على مستوى انتظار دفتر الشروط على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات العمومية، نضيف إلى نفس الوضع «مشرية - البيض»، و«بني منصور - بجاية» وهذه كلها اكتملت الدراسة وننتظر فقط دفتر الشروط حتى نطلق ما يسمى بالمناقصة للإنجاز. الهام جدا أن بين «بومدفع» و«الجلفة» 260 كلم 220 كلم/س، إن شاء الله ستنتهي الدراسة في آخر السنة. يضاف إلى هذا في أقصى الشرق الجزائري ما نسميه الخط المنجمي الذي يربط بين «عنابة» و«جبل العنق»، هذا هو الخط الذي يرهقنا الآن لأنه أكثر اهتراء لكن أشغال التجديد قائمة وتلقيت حديثا أي قبل أيام قليلة التعليمات بإنجاز خط مزدوج بالنسبة للخط المنجمي للشرق الجزائري، وهو هام جدا، لأن هذا سيعطي الجزائر ركيزة كبيرة فيما يتعلق بالسكة الحديدية، لن أنهى قبل أن أذكر الحلقتين الجنوبيتين اللتين صادقت عليهما في قانون المالية 2010؛ وفي المخطط الخماسي (2010 - 2014) وانطلاقا من «الأغواط» إلى غاية «غرداية» و«ورقلة» و«حاسي مسعود» و«حاسي مسعود» ترتبط مع «تقرت» وهذه تسمى الحلقة الجنوبية الشرقية، أما الحلقة الثانية فهي الحلقة الجنوبية الغربية والتي تنطلق من «غرداية -

تجري الآن الأشغال فيما يتعلق بالإنجازات القائمة وسأذكر الأهم، الآن استطعنا أن نخرج من الأنفاق الإجراءات المختلفة كل ما له علاقة بالسكة الحديدية للهضاب العليا وهو خط موازي للشمال، قبل قليل قلت لقد استكملنا الخط بين «تبسة - قسنطينة» وبين «عين توتة - المسيلة» و«برج بوعريريج».

الآن كل الخط الرابط بين «المسيلة - بوغزول» و«تيسمسيلت - تيارت» و«سعيدة - بلعباس» فالأشغال قائمة به، هذا الخط الاستراتيجي الكبير، الجميل فيه أن مقاطع كبيرة جدا أوكل إنجازها مجموعات لمؤسسات عمومية جزائرية لكي تستطيع أن نكتسب الخبرة الضرورية ولكي نستطيع أن نستمر في إنجاز ما بقي من مشاريع، يضاف إلى هذا الخط الاستراتيجي والأشغال به قائمة، خط الشمال، الآن عملية الازدواج والتثنية قائمة مثلا بين «عنابة» و«رمضان جمال» الأشغال قائمة، بين «سطيف» و«القرزي» وقد تمت ازدواجية «سطيف - برج بوعريريج» وبدأت الأشغال بالتدرج من «برج بوعريريج» إلى العاصمة في طريق مزدوج مكهرب، وكل هذه الخطوط تسير بسرعة 160 إلى 220 كلم في الساعة بمعنى الانتهاء تماما من السرعة التي كانت حوالي 60 كلم - 90 كلم في الساعة بالإضافة إلى «الثنية» إلى غاية «العفرون» كلها مزدوجة ومكهربة والأشغال قائمة بين «العفرون» و«خميس مليانة» رغم صعوبتها لكن سنستلم قبل نهاية جوان الخط الرابط بين «خميس مليانة وادي الفضة»، الأشغال انطلقت من «واد سلي» إلى غاية «يلل» بالإضافة إلى الأشغال التي تربط «غليزان بتيارت» وتلتقي أو تربط بين خط الهضاب العليا وخط الشمال، فيما يخص «تيزي وزو - العاصمة» الخط مزدوج ومكهرب والأنفاق الكبيرة تقريبا تكون قد انتهت وتنطلق الأشغال من جديد بين «وادي تليلات وتلمسان» وأتمنى - عما قريب - أننا نستطيع أن نبرم العقد لإنجاز الخط الرابط بين «تلمسان» والحدود مع المغرب وكذلك الخط الرابط بين «عنابة والقالة» إن شاء الله.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد الرحمان، أسأل معالي الوزير هل يريد أخذ الكلمة مجددا؟ فليتفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** الشيء الذي قاله هو عين الصواب، الأيام الإعلامية مبرمجة في الأيام القليلة فيما يتعلق بالموضوع حتى نعطي نظرة، إذا كان فيه نظرة إخواننا في الدرك الوطني وهي جزء خارج المدن، وفيه نظرة إخواننا في الأمن الوطني وهي نظرة داخل المدن لكن وزارة النقل هي التي تجمع بين معطيات الدرك الوطني ومعطيات الأمن الوطني حتى تكون نظرة أكبر وأكثر استكمالا وتكاملا، لهذا سننظمها في الأيام القليلة المقبلة وكذلك لنعطي بعض الحقائق فيما يتعلق بالتطورات التي وقعت منذ فيفري الماضي فيما يتعلق بالسلامة المرورية، شكرا للسيد رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، نبقى دائما مع قطاع النقل ونحيل الكلمة مباشرة إلى السيد مسعود قمامة لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد مسعود قمامة:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيد وزير النقل،

السادة الوزراء،

زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة، السيد الوزير،

سؤالي دائما موجه إلى وزير النقل، عندنا نقطة واحدة فقط - السيد الوزير - نعاني منها منذ عدة سنوات، والحقيقة إسمح لي إذا لم نرك أبدا، رأينا الوزير السابق (الله يرحمه) ورأينا المديرين

المنيعه» و«المنيعه - تيميمون» و«أدرار - بشار - العبادلة»، نضيف إليه حتى نربط الكل فننطلق من «جبل العنق» والدراسات قد سلمت وهي الآن جارية فتربط «جبل العنق بالوادي» ثم «الوادي - تفرت»، معنى ذلك أن الربط يكون ربطا كليا في كل مناطق البلاد ونضيف لها خطأ هاما جدا بين «المنيعه» و«عين صالح»، هذه مسجلة - كما لاحظتم وفقا لقانون المالية - لكن ننتظر الآن دفتر الشروط المتعلق بالدراسات، حينها سيكون للجزائر شبكة للسكة الحديدية تلبي حاجياتها الحالية والمستقبلية سواء ذلك بالنسبة لنقل المسافرين أو لنقل البضائع. أتوقف عند هذا الحد والباقي - إن شاء الله - إذا كانت الحاجة لاستكماله سواء هنا أو في الوزارة، فأنا سأكون سعيدا لاستقبال السيد عبد الرحمان وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد عبد الرحمان يحي، هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ فليتفضل.

**السيد عبد الرحمان يحي:** شكرا للسيد الوزير على هذا التوضيح لأن قطاع النقل طويل كطول شبكاته المترامية عبر ربوع هذا الوطن ونعلم أن الحضارة الأمريكية قامت على السكة الحديدية وهي التي ربطت بين مختلف المدن الأمريكية. سيدي الوزير،

نحن نعلم أن قطاع السكة الحديدية رصد له غلاف مالي يقارب 2800 مليار دينار، أي ما يعادل 40 مليار دولار، معناه ميزانية بعض الدول الإفريقية، بطبيعة الحال نحن نلاحظ المجهودات الجبارة المبذولة في هذا القطاع والتي بدأت تظهر جليا للعيان وهي ملك للمجموعة الوطنية ولكن نريد أن نحث هذا القطاع وأن يساهم في الإنقاص من حوادث المرور لأن كل عبء موجود على الطرقات. نطلب من سيادة الوزير استحداث أيام إعلامية حول حركة النقل عبر السكة الحديدية وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



وأعطونا الوعود لكن أنت لم نرك ولكن ربما - والله أعلم - إن شاء الله الفتح يكون بيدك.

السيد الوزير،

نحن منذ 10 سنوات نعاني من مشكل طائرات الليل والسفر ليلا الله غالب يعني تشردنا وضعنا كثيرا وإن شاء الله الفتح يكون بيدك السيد الوزير. لأنه عندنا المرضى يأتون للمطار على الساعة الثانية ليلا ويبقى في قاعة العمليات حتى الساعة التاسعة يأتي الأطباء، المسافرون الذين يأتون يبقون في المطار حتى طلوع النهار لأنه ليس لديه أين يذهب، هناك ناس ليست لها منازل تذهب لها.

السيد الوزير،

إن ولاية تمنراست تعاني من الرحلات الليلية، أعرف أن الناس منذ 10 سنوات تسافر ليلا، العامل يتعب، العسكري الذي يقف في الخارج يتعب، المسافر يشقى، الناس كلهم في مشقة، المسافر يقصر الصلاة فيؤدي ركعتين وذلك بسبب مشقة السفر يعني من أجل مشقة السفر، يرخص لك بركعتين، إذهب وصل ركعتين بالعافية عليك، لابد أن تخففوا عن المسافرين، لأن - السيد الوزير - الشركة الوحيدة للدولة هي شركة النقل وليس لدينا ثانية، نحن ننتظر شركة الدولة، ننتظر من الدولة وسائل لفائدة الشعب، حين نأتي نذهب على الساعة الثالثة أو السابعة، أو الثامنة، أو العاشرة فالحافلات موجودة، لكن شركة الدولة هي التي تستطيع أن توفر لنا طائرة في النهار وهذا من حقنا مثل كل الجزائريين؛ ولايتنا أبعد ولاية - 2.200 كلم - وكل الرحلات مبرمجة ليلا هنا، أما الولايات التي تبعد بـ 200 أو 300 كلم فهي مريحة نهارا، إلا نحن نسافر في الليل! هذه عقوبة - سيدي الوزير - صدقني والله إنها لعقوبة!

حاولوا أن تعملوا شيئا، إرفعوا عنا هذا الحصار وارحمونا يرحمكم مولانا، رئيس الجمهورية أتى لنا بالماء على بعد 700 كلم لكي يرحم الناس فكل الناس يدعون له بالخير، منهم الأطفال، المسنون وإن شاء الله يجدها في جنة الفردوس، إفعلوا هكذا يرحم الله والديكم، إرحمونا السيد الوزير

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** الكلمة للسيد معالي الوزير، تفضل مشكورا.

**السيد وزير النقل:** شكرا؛ السيد قمامة سأكون أكثر اختصارا منك.

أولا، ما نسجله في الطائرات التي تأتي من «تمنراست» بمعدل 07 طائرات في الأسبوع، معنى هذا أننا نسجل في بلادنا أن الجنوب مربوط بالشمال، يوجد 07 طائرات من «تمنراست» وعندنا طائرات عديدة من «أدرار» ومن «تندوف» ومن «بشار» و«إليزي» و«جانت».

هذا هام جدا، لا أتكلم على «ورقلة» و«غرداية» هما أقرب، إذن هذا ما نسجله لما أنجزته الجزائر في هذه الفترة القصيرة التي مضت، الآن ما نطلبه هو أن تكون أحسن، قبل شهر طلب نواب من «تندوف» برمجة طائرة في النهار، فتم ذلك بواحدة في الأسبوع وكذلك فعل زملاؤكم إخواننا في البرلمان من المجلس الشعبي الوطني ومن مجلس الأمة بالنسبة لـ «بشار» وكان لهم ذلك، لكنهم عندما كانوا يطرحون قضية «تندوف» و«بشار» كانوا يضربون المثل بـ «تمنراست» تيمنا بها، يقولون لنا لماذا تمنراست عندهم في النهار ونحن لا؟

الأسئلة التي طرحت قبل شهر الآن، السيد قمامة يطرح لنا قضية بشار لأن فيه طائرة واحدة من «السبع» تقلع - تقريبا - على الساعة السادسة مساء، أو الخامسة فتصل بعد أن تستغرق ساعتين، على الساعة السابعة تقريبا أو السابعة والنصف مساء، ما يطرحه معقول، قال يأتي مريض أو غير المريض للمطار وليس له أين يذهب، يجب أن ينتظر ليلا في المطار أو خارجه، إذن هنا عندنا قضية الإيواء تطرح على الخطوط الجوية الجزائرية! نحن كنا نتمنى أن يكون فيه فنادق كبيرة، وجيدة، ملائمة ذات نجمتين أو ثلاث أو أربع نجوم قريبة من المطارات، لما يطول انتظار المسافر يلجأ إليها،



واسمح لي على هاته المعلومات، لست أنا قائلها - سيدي الوزير - حينها نسمع بطائرات أتت فلماذا مازلنا متشردين؟ إذا كان هناك عجز من طرف دولتنا، والله لا نقول شيئاً ليس هناك أي مشكل (نضرب.. ونمشي) ولكن مادامت دولتنا قادرة وممكنة فإننا نطلب حقنا وهذا ليس عيباً، اهتم واعتن بشعبك السيد الوزير، نحن نعاني ولا بد - إن شاء الله - الفتح يكون بين يديك إن شاء الله، نطمع في مولانا، ونطمع أن يكون هذا الفتح - إن شاء الله - بين يديك ونحن لا نطلب المستحيل وهذا هو السيد الوزير، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مسعود، أحيل الكلمة إلى السيد معالي الوزير إذا أراد أخذ الكلمة.

**السيد الوزير:** فعلا فيه 11 طائرة، 04 (ATR) و06 من نوع «بوينغ» وبقيت الآن واحدة، وصلت طائرة واحدة من نوع «بوينغ» هذا الأسبوع والأخيرة ستصل في نهاية جويلية، لكن هذه تأتي تباعا لأن البرمجة ليست في كل أسبوع أو كل شهر، البرمجة تكون تقريبا كل ثلاثة أشهر - طبعاً - حسب الفصول المختلفة، لكن ماذكرته الآن هو التزام، إذ ذكرت أن هناك تجربة اليوم وابتداء من الأسبوع المقبل تكون فيها طائرات أحسن بقليل من (ATR)، ليس معنى ذلك أننا ننزل من مستوى أصحاب (ATR).

قلنا بأن التجربة تكون اليوم على الساعة الثانية، وستصبح في الأسبوع المقبل على الساعة التاسعة صباحاً إن شاء الله، لكن نبقي على اتصال حتى لا تخرج مرة أخرى تلك الرسالة الخاصة بالزملاء رحمهم الله، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا معالي الوزير، أما الآن فننتقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والكلمة للسيد محمد فخار ل طرح سؤاله الشفوي،

هذه من الأمور الهامة جدا، لكن مع الأسف الشديد فإنه لا يتوفر لدينا هذا، نتمنى أننا نصل للسفر ليلا أو نهارا بدون مشاكل.

ثانيا، عندما يكون الصيف حارا، تعرفون أنه لا يمكن السفر نهارا في الطائرات ونقطع الصحاري وإلا ننقص من عدد المسافرين حتى تتحمل الطائرة فهذه أمور تقنية، لكن الآن استطعنا أن نصل قبل أسبوع إلى نقطة تفاهم بين «الخطوط الجوية الجزائرية» والطاسيلي للطيران وهي تابعة لسوناطراك، تملك طائرات متوسطة وأربع طائرات بدأت في استلامها وهي من نوع «بوينغ»، اثنتان منها وصلت وطائرتان ستصلان في أوت وسبتمبر، إذن من اليوم على الأقل السفر التجريبي سيبدأ على الساعة الثانية من تمناست، في الأسبوع المقبل وربما ستصبح الرحلات على الساعة 09 صباحا بطائرات من نوع بومباردي بحوالي 78 مقعدا وكذلك من نوع (ATR) ولكن من طراز عال جدا، إذ سيلبي جزئيا ما يطلبه سكان تمناست، نتمنى أن نكون بهاته الإجراءات الجديدة بدأنا بتلبية كل الحاجيات أو جزءا منها على أن نعمل على تدعيم هذه الحاجيات - إن شاء الله - باستلامنا طائرات أخرى وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد مسعود قمامة هل لديك ما تضيفه؟

**السيد مسعود قمامة:** شكرا على هذه التوضيحات، السيد الوزير أعطى لنا توضيحات قيمة فشكرا له ولكننا، السيد الوزير، نحن وعدنا بوعود كثيرة حتى قصدناك..

سيدي الوزير، الرسالة التي كتبها الوزير السابق للزملاء قال لهم في جانفي 2001 إن شاء الله ننتظر 11 طائرة ستأتي وأعدكم - إن شاء الله - أن تكون طائرات في النهار، والمعلومات التي عندنا تقول إنه وصلت 10 طائرات وبقيت واحدة ستصل الشهر القادم،

فليتفضل مشكوراً.

**السيد محمد فخار:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس الجلسة المحترم، معالي الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي الأفاضل، السادة الحضور، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

التطور الحاصل في مجال الفلاحة في بلادنا يدعو إلى الارتياح لأنه سيساهم بشكل كبير في تدعيم اقتصادنا الوطني وتأمين استقلالنا الغذائي وفتح المجال لتشغيل شبابنا، غير أن المشكل الذي أصبح مطروحا في المدة الأخيرة هو توقيف إيصال الكهرباء إلى المحيطات والاستثمارات الفلاحية في إطار الكهرباء الريفية على أساس تخصيص هذه البرامج للمجمعات السكنية فقط، وستخصص برامج الكهرباء الفلاحية للمحيطات الفلاحية، سؤالي معالي الوزير هو:

أ - متى تنطلق البرامج الخاصة بالكهرباء الفلاحية، خاصة وأن تطور النشاط الفلاحي في المحيطات والتجمعات الفلاحية القديمة والجديدة منها مرتبط بإيصال الكهرباء إليها، فمن يتولى تنفيذ البرامج الخاصة بالكهرباء الفلاحية؟ وهل يتم تخفيض تسعيرة الكهرباء الخاصة بالفلاحة تدعيماً للاستثمار الفلاحي خاصة في الهضاب العليا والجنوب؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير، وشكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد محمد فخار والكلمة للسيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية لتقديم الجواب، فليتفضل مشكوراً.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** سيدي رئيس الجلسة، السيد العضو المحترم، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم. السؤال المطروح سأحاول أن أعطيكم حوله بعض المعالم.

أولاً، لا بد أن نوضح الفرق بين الكهرباء الريفية والكهرباء الفلاحية، الكهرباء الريفية وتنظيمها أنها تصل للمجمعات السكنية، وأظن هنا النسبة التي وصلت لها الجزائر نسبة جد معتبرة بالنظر إلى عدة دول، والأمور مستمرة، في بعض الأحيان يكون ربط عبور الكهرباء الريفية مع المحيطات ويكون الربط سهلاً، لهذه الأسباب، صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز يتدخل لتسهيل الأمور في عدة أماكن والأمثلة موجودة ميدانياً.

ثانياً، في السنوات الأخيرة شركة استصلاح الأراضي هي التي كانت تتكفل بربط هذه المحيطات الجديدة بالكهرباء الفلاحية وأنتم على دراية بأننا أعدنا تنظيم كل تدخل لتسهيل الأمور في استصلاح الأراضي وتبعته كذلك قضية الكهرباء وأنا موافق معك، فكلما وسعنا هذه الرقعة استلزمنا الكهرباء والطاقة بصفة عامة سواء المتجددة منها أو التقليدية، لأننا عازمون لكي نحسن ظروف العمل والإنتاج والإنتاجية، الشيء الذي أستطيع أن أقوله لك إنه بعد إعادة تنظيم التدخلات في ميدان استصلاح الأراضي وبعد التدخلات الكثيرة مع وزارة الطاقة والمناجم حتى يكون العمل عقلانياً في التدخل، واليوم هناك

أسأل السيد محمد فخار هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ تفضل.

**السيد محمد فخار:** شكرا معالي الوزير على هذه التوضيحات التي كانت في الصميم، أريد أن أوضح لكم معالي الوزير، لأن في السابق كنا نتداول في المجالس الشعبية الولائية على مخطط الكهرباء الريفية السنوي ومن ضمنه إيصال الكهرباء إلى المحيطات الفلاحية، إلى المجمعات السكنية أو المحيطات الفلاحية سنويا؛ الآن أصبحت مديريات الطاقة والمناجم المنفذ للمخططات الولائية ترفض إيصال الكهرباء أو إدخال - في المخطط - برامج الكهرباء الفلاحية على أساس أن هناك تعليمة من الحكومة تقول بأن الكهرباء الريفية مخصصة فقط للمجمعات السكنية وستكون هناك مخططات أخرى خاصة بالفلاحة، ولكن إلى الآن الأمور مجمدة! مثلا ولاية غرداية - معالي الوزير - هناك 250 كلم كاحتياج للكهرباء الفلاحية لسنة 2011، فكيف للسنوات التي تأتي مع التوسع في المجال الفلاحي والنجاح الموجود حقيقة؟ هناك محيطات مهمة جدا، يعني شيء مؤسف، نجد الفلاح يحمل مولد الكهرباء معه في الشاحنة أو في سيارته إلى محيطه صباحا ويرجعه في المساء خشية أن يسرق منه ويأتي بالمازوت حتى يجلب الماء على الأقل من الحاسي لكي يجري الماء في المحاور ثم يرجعه، يعني - حقيقة - أمر غير عقلاني ولا يساعد في التطور، ولهذا من الضروري إيجاد حل للكهرباء الفلاحية سواء أن تتكفل بها وزارة الطاقة والمناجم أو وزارة الفلاحة، أو وزارة المالية، لكن يجب أن تكون هناك خاصة مع التطور الحاصل، مع إقبال الشباب للفلاحة، زيادة على ذلك معالي الوزير أستسمحكم هناك تجميد للاستصلاح في إطار القانون رقم، 83-18، المؤرخ في أغسطس 1983، على أساس إنشاء الديوان الوطني الخاص بالأراضي الفلاحية، الآن أنشئ هذا الديوان وهو موجود والحمد لله، لماذا لا نرفع التجميد عن هذا الاستصلاح بالموازاة مع الهبة

نقاش مع وزارة المالية في إطار قانون المالية لسنة 2012 لبرمجة ما يقارب 3.000 كلم، بمبلغ مالي يقدر بأكثر من 07 ملايين ونصف دينار جزائري لأخذ بعين الاعتبار احتياجات ولايات الجنوب والهضاب العليا، إذن العمل على عدة مستويات، فمن جهة تنظيم المحيطات والتدخل يجب أن يكون عقلانيا، ومن جهة أخرى كان في وقت من الأوقات فيه خلط مابين الكهرباء الريفية والكهرباء الفلاحية وتدخل الصندوق لدعم المستصلحين الصغار، الآن وضحنا كل هذه الأمور وبدأ النقاش مع وزارة المالية وإن شاء الله في 2012 ستكون فيها انطلاقة جديدة، أما من سينجز هذا، ستكون على عاتق شركات مختصة - طبعا - حتى تكون الأمور واضحة لا يستطيع أن يتدخل فيها إلا المهني في هذه الأمور، أما الأموال فستمر - وهذا ما تمت مناقشته مع وزارة المالية - على وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وعلى المؤسسات المحلية وإذا لم يقبل بهذا فستكون عن طريق وزارة الطاقة، ليس هناك أي مشكل، المفيد أنها تصل بطريقة مندمجة وعقلانية، أما أمور السعر وما يدور حوله، أنت تعلم أن هناك دعما بـ 3.500 دج للهكتار في هذه التدخلات والآن نحن في جرد كل ما يمكن جرده لأن التدخل لا بد أن يكون عقلانيا، زيادة عن الوضع العام، والتدخلات العامة لا بد أن يكون التدخل هادفا ويمس مناطق هامة حتى يكون الإنتاج موجودا، لأنك تعرف أن في المنطقة عدة محيطات ناجحة، كما فيه كذلك عدة محيطات لم تنجح، فيه عدة أماكن فيها الكهرباء والعمل ليس قائما في ولايات عدة والعكس كذلك موجود، فيه محيطات موجودة والكهرباء لم تصل. إذن، كل هذا أخذناه بعين الاعتبار والآن نحن نعمل في هذا الاتجاه وخاصة يجب أن تعلم فيه برنامج كبير في الجنوب في إطار بلورة حقيقية لهذا البرنامج وبدأت العملية تتضح وفيه عدة لقاءات حول هذا الشأن وتدخل فيها كذلك قضية الكهرباء وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا معالي الوزير،

الأراضي في هذه المناطق لتقوية قدراتنا ولتحسين أمننا الغذائي وأشكركم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، نبقي دائما مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، والكلمة للسيد جمال قيقان لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

**السيد جمال قيقان:** شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من الملاحظ اليوم في هذه الجلسة المباركة أن جل الزملاء ركزوا على قطاع النقل وسؤالي أيضا هو مشكل النقل من الجنوب نحو الشمال لكن ليس بخصوص قطاع النقل وإنما قطاع الفلاحة ألا وهو زحف الرمال؛ وسؤالي الشفوي هذا نصه :

إن ظاهرة التصحر في الجزائر أصبحت ظاهرة خطيرة لها انعكاساتها السلبية على الوطن من جميع النواحي، سواء كانت المناخية أم الاقتصادية.

سيدي الوزير،

ماهي الإجراءات التي تقوم بها وزارة الفلاحة في جعل الحزام الأخضر لحماية الأراضي الفلاحية وحماية الأراضي الخصبة من زحف الرمال من الجنوب نحو الشمال التي تسير بوتيرة سريعة جدا؟  
تقبلوا مني - معالي الوزير - فائق الاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد جمال قيقان، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية للرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

**السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية:** سيدي رئيس الجلسة،

الموجودة - والحمد لله - في أسرة الشباب والإقبال على الفلاحة حتى تكون هناك ثورة فلاحية حقيقية مع الموجود والحمد لله وبالمجهودات المبذولة من طرف الدولة؛ وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد فخار؛ هل يريد معالي الوزير أخذ الكلمة؟ فليفضل.

**السيد الوزير:** أشكر، لست أدري كيف نقرأ تدخل السيد العضو المحترم، هل هو دليل على أنه فيه نجاح كبير، وفيه طلب كبير، وفي الماضي كنا نتكلم عن الكهرباء الريفية فقط والكهرباء الفلاحية ما كانت إلا ثانوية، اليوم نتكلم عن الكهرباء الريفية للسكنات والمجمعات ونتكلم عن الكهرباء الفلاحية لأنها محيطات جديدة وفيه حركية، إذن نستطيع أن نقرأها من ناحية أنها حركية جد إيجابية ولا بد أن نتأقلم معها وهذا هو الشيء الذي كنت أتحدث عنه بأنه اليوم، يدور حول قانون المالية 2012 نقاش كبير، لأنه كان لا بد أن نوضح الفرق ما بين الكهرباء الريفية التي لها برنامج متواصل ووصلنا إلى نسبة 98% على مستوى الوطن والكهرباء الفلاحية التي أصبحت اليوم أساسية تابعة للنجاعة التي هي موجودة في إنشاء المحيطات.

حين رجعنا لهذا الطرح كان لا بد أن نرجع إليه بطريقة عقلانية لأننا كسبنا تجربة وعندنا الأمثلة الناجحة وكذلك الأمثلة الفاسدة، وكان لزاما أن نأخذ بعين الاعتبار كل هذا ولأنه يدخل في هذا العمل القائم اليوم ما بين عدة وزارات، الشيء الآخر الذي أريد أن أقوله لك حول سؤال آخر طرحته على الاستصلاح هو التجميد الذي سيرفع في الأيام القادمة بتعليمات وزارية مشتركة ما بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة المالية وستصدر في هذه الأيام وستأخذ بعين الاعتبار النجاحات وال فشل القائم وكل هذا سيعطي - إن شاء الله - دفعة جديدة للاستصلاح على مستوى الجنوب فيه برنامج خاص سيسطر وسيرافق كل من يريد أن يستصلح



السيدات والسادة،

أشكر عضو مجلس الأمة على طرحه هذا السؤال الهام والهام جدا لأن قضية مكافحة التصحر ومكافحة تدهور التربة ليس شيئا جديدا، فالجزائر المستقلة أعطت دائما أهمية كبيرة لهذا الموضوع وطرحت وأنشأت عدة مشاريع منها السد الأخضر ومنها تدخلات عدة، مرات ناجحة ومرات لم تعط شيئا ومرات بوتيرة كبيرة، ومرات بوتيرة أقل حسب الإمكانيات وحسب التجند، كل هذا كان بدراسات وتحاليل لأننا عندما نتكلم عن ظاهرة التصحر وتدهور التربة هو من جراء عوامل إنسانية ومناخية والرد على هذا التدهور لا يمكن أن يكون ناجعا إلا إذا كانت التدخلات متناسقة سواء العمليات الإنسانية وتكون عقلانية والتنبؤ في وقته بما لا بد أن نتنبأ به، ولما نتكلم عن مكافحة ظاهرة التصحر أو تدهور التربة في الحقيقة لا تنحصر فقط في منطقة من مناطق البلاد، نحن نتكلم على جميع الوطن، لأنه في بعض المرات يجب أن يكون التدخل بسرعة في مناطق تبدو خضراء ولكن تبدأ الأمور تظهر ولكي لا تتوسع الأمور لابد أن تتدخل بصفة كبيرة في بعض المناطق حتى توقف زحف الرمال، إذن العملية وطنية، كبيرة وتتطلب تدخلات عديدة وفي بعض الأحيان في أماكن يجب أن تجد للسكان - في التدخل - النجاعة الاقتصادية لكي يعيشوا من جهة لأنهم أحيانا هم الذين يشاركون في هذا التصحر حتى تجد التوازن ما بين حمايتهم الاقتصادية والحماية البيئية من خلال هذا التدخل، إذن العملية قائمة ونحن في الجزائر في - الحقيقة قلت لك - من الاستقلال هذا الطرح موجود وهو أساس من أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والدولة مخصصة تقريبا 60 مليار دج سنويا لهذا الشأن، فقط من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية رغم أن فيه تدخلات من قطاعات أخرى في هذا الشأن لأننا لما نتكلم عن السكن وأماكن السكن والكهرباء كما قلنا من قبل أو نتكلم عن الطرقات في كل هذا نحاول أننا نأخذ بعين الاعتبار قضية مكافحة التصحر أو مكافحة التدخلات، ولهذا أنجزت في

الوقت الأخير عدة دراسات حتى تكون متكاملة مع بعضها، هناك دراسة مست تقريبا 27 مليون هكتار على المناطق السهبية، ظهر منها 4.4 مليون هكتار، نظرا لحساسية التصحر الكبيرة جدا، إذن بالطبع تدخلنا سيكون في هذه المناطق وفي نفس الوقت لابد أن تكون في المناطق الأخرى عمليات وقائية، في نفس الموضوع معالجة الأحواض المتدفقة للسدود، هنا كذلك صدرت دراسة على 3.5 مليون هكتار تقريبا وحددت المناطق التي يجب أن يكون فيها التدخل أسرع من مناطق أخرى.

ونفس الشيء فيما يخص دراسات إحصاء التراث الغابي الوطني على مساحة 4.1 مليون هكتار، وكذلك تهيئة وتطوير فضاءات نبات الحلفاء على مساحة 03 مليون هكتار، يعني كل الدراسات هذه اليوم موجودة، بقي كيف نستطيع أن نتدخل حتى نتجاوب مع هذه الأطروحة؟ وهنا لابد من جهة إدماج السكان في هذه العمليات وكذا المجتمع المدني، من جهة أخرى لابد أن توصل المعارف التقنية التي عندك وتحولها حتى تكون عمليات متكاملة وهي تبدو صغيرة، ولكن مع الوقت ستكون - إن شاء الله - ذات نجاعة، توجد بعض النتائج يمكن التحدث عنها في السنتين الأخيرتين ما يقارب 300.000 هكتار من الأراضي السهبية المتدهورة تم إعادة تأهيلها وقد تظهر قليلة أمام التحدي ولكن النتائج بدأت تظهر؛ تشجير ما يقارب 200.000 هكتار؛ المحميات الرعوية التي بدأت ولم تكن مقبولة في وقت من الأوقات من طرف الموالين أنفسهم، لكن اليوم أصبحت مقبولة ومحمية من طرفهم وقد قدرت تقريبا بـ 500.000 هكتار في هاتين السنتين وتثبيت الكثبان الرملية كانت فيه عملية على 10.000 هكتار تقريبا؛ هل هو كاف أو غير كاف؟ هو دائما غير كاف، لأنه تحد كبير وتوجد عمليات.

كذلك كنت قد تكلمت من قبل على البرنامج الكبير على مستوى الصحراء والواحات أو على مستوى المناطق الحدودية، كذلك هذه التجربة التي اكتسبها جميع إطاراتنا، وكل السكان على



مشارف مدينة المسيلة أي مقر الولاية بعدما كانت قبل سنوات شمال مدينة بوسعادة.

أعطي مثالا، سيدي الوزير، هناك بلديتان - وأنت ابن المنطقة - هما بلديتا «بنسيت» و«الخبانة»، غزت الرمال المساكن وأصبحت حتى في بهو المنازل وسقوط بعض الجدران والسلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي في الأيام الأخيرة كانت له وقفة ومعينة، لذا - سيدي الوزير - لا بد من طرق سريعة لمكافحة أسباب التصحر هذه ومن بينها الرعي غير المنظم علما أن ولاية المسيلة هي منطقة رعوية فلاحية، فقضوا على الغطاء النباتي وأيضا السد الأخضر أي الحزام الأخضر هذا أصبح مسنا وبالتالي معظم أشجاره مسنة ومنها التي ماتت وبالتالي يجب تجديده والوقوف والتصدي لظاهرة التصحر في وقت سريع وشكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد جمال قيقان، الكلمة مجددا لمعالي الوزير، فليفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** أشكرك، أنا موافق معك، لا بد من تدخل سريع ولا بد من تدخل أكبر، أوافك لأن الخطر موجود، المثل الذي أعطيته ربما صحيح لكن أستطيع أن أعطيك أمثلة عكسية، الطرح ليس بأمثلة هكذا معزولة عن بعضها، فالطرح أكبر، إذا أعطيتك أرقاما وطنية أكبر لا أتوافق معك، أننا في تدهور كبير، هذا غير صحيح، في أمكنة مختصة ممكن، في ولاية المسيلة يوجد مناطق ناجحة، السؤال الذي يطرح: هناك نفس السكان، نفس الولاية ونفس الأشغال فلماذا هنا تنجح وهناك لا؟ هذا هو الطرح... وهنا تساعدنا أنت كمنتخب والمنتخبين الآخرين كذلك لأن الطرح في التعاملات، الطرح في فهم المقصود، فأنا يظن شخص أن الإدارة والتقنية والأموال المخصصة هي التي تتدخل وتحل المشكل فقط.. ممكن يكون عنده تأثير ولكن ذلك ليس كافيا، الطرح أنه في التعاملات مع الاقتصاديات الثرواتية والثروات الطبيعية ويكون فيه دائما تكامل، ماذا تقول الدراسة الأخيرة في المسيلة؟ تقول بأن

مستوى الوطن، سنحاول أن تكون لها مكانة؛ في نفس الوقت أريد أن أشير أننا أنشأنا في الوقت الأخير شركة جزائرية للهندسة الريفية وهذه تستطيع أن تتدخل بطريقة سريعة وبطريقة متكاملة وستحاول أنها تجمع ما بين القدرات البشرية والمادية وبما أنكم من ولاية المسيلة فالإنجازات في أواخر هاتين السنتين كان التشجير قليلا ولكن فيه 140.000 هكتار شجرت وتثبيت الكثبان الرملية تقريبا 800 هكتار تقريبا، المحميات الرعوية 22.000 هكتار والأحزمة الخضراء تقريبا 350 هكتارا. هذه العملية يمكن أن تكون في جميع الولايات ولكن المهم أننا نصل إلى طرح وتدخل متكامل حتى عندما تتكامل مع بعضها تبدأ تظهر النتيجة ونستطيع أن نراها في بعض الولايات، لكن في بعض الولايات مازالت بعيدة، هذا العمل الكبير لا يحصل في سنتين أو ثلاث سنوات، إنما هو عمل مهيكلا هو يبني اليوم، نحن ماذا نقول؟ بلادنا في هذه العمليات لها خبرة كبيرة، عدة دول أخرى باشرت الآن هذه العمليات ورأت عملنا، سواء تجربة السد الأخضر أو تجربة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أو المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، هذه كلها الآن تتم في تبادل وإن شاء الله بتجنيد الجميع لأن العملية لا تقتصر على قطاع من القطاعات فحسب ولكن بتجنيد الجميع ستظهر النتائج في المستقبل أكثر مما هي عليه اليوم وتظهر أكثرها محليا، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد جمال قيقان هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد جمال قيقان:** إذن شكرا للسيد الوزير على هذا الرد، لكن - سيدي الوزير - في السنوات الأخيرة هذه الظاهرة تسير بوتيرة سريعة جدا وبشكل رهيب والأراضي الزراعية في تقلص مستمر وأصبحت الرمال تهدد حتى المجمعات السكنية، فمثلا في ولاية المسيلة أصبحت الرمال على

العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويًا التالي نصه: إن ظاهرة التسول سواء عند العجزة أو عند الأطفال أصبحت خطيرة وتشوه النسيج الاجتماعي للأمة، رغم أننا أمة تكافل وتضامن وأنشأنا وزارة للتضامن، فما هي الإجراءات التكميلية التي ترونها مناسبة للحد من هذه الظاهرة؟ وما هو المبلغ المخصص ضمن ميزانية الوزارة لهذه الفئة؟ شكرًا. تقبلوا مني فائق عبارات التقدير والاحترام.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرًا للسيد بوعلام درامشيني، الكلمة للسيد وزير التضامن الوطني والأسرة للرد على السؤال، فليفضل مشكورًا.

**السيد وزير التضامن الوطني والأسرة:** السلام عليكم، شكرًا سيدي رئيس الجلسة، شكرًا للأستاذ السيد بوعلام طارح السؤال نيابة عن زميله، على توصيله.

فقط ظاهرة التسول هذه ليست المرة الأولى التي تطرح علي كوزير ولم تمر حتى سنة يبدو لي في هذه الوزارة. إن ظاهرة التسول أولاً - والأستاذ يعلم والكل يعلم - ظاهرة تكاد لا تخلو منها دولة أو مجتمع، أما كونها تضاعفت أو تزايدت فهذا أمر آخر ولكل مجتمع أسبابه، ففي الجزائر عندنا فئة - صراحة - تحتاج وهي مرغمة على التسول، ولو أننا نعرف من أول دستور جزائري إلى يومنا هذا أن التسول ممنوع منعًا باتًا سواء من ناحية الدستور، أو من ناحية القوانين، التسول ممنوع، هناك فئة في ظروف معينة تصبح في حاجة إلى التسول وهذه سنقف معها والمحسنون يقفون معها ولكن لا نطيل عنها ولا نتركها ولا ندير ظهرنا لها مطلقًا، فهي متكفل بها ونحاول أن نحصيها، لكن الشيء المؤلم - ولقد أشترتم إليه بارك الله فيكم - هو استعمال الأطفال، استعمال المعاقين، هذه كارثة! ففي القاعة - متأكد - أخوات وإخوان زاروا بعض الدول العربية الإسلامية أو غيرها وحتى إفريقية، مثلاً لما تتوقف السيارة في الضوء الأحمر

الموالين اليوم، الذين كنا نتحدث عنهم في الماضي ونحن نظنهم دائماً يقومون بالعشابة والعزابة قد غيروا.

اليوم 75% يعيشون في أماكن وفي اصطبلات صغيرة وغيروا النمط، إنهم يقومون بتقنيات جديدة إذن كل ما يمكن أنه يؤثر على كيفية تأقلم الناس مع طرحهم وكل ما يؤثر على أننا من جهة نحمي اقتصادياتهم ومن جهة أخرى يفهمون بأن في فائدتهم أنهم يحافظون على الثروات الطبيعية ومن جهة أخرى قال التدخلات العمرانية تكون منظمة كي نحافظ على هذا، ننقص من هذا الزحف وهذا يهم جميع الناس.

أوافقك من جهة ومن جهة أخرى، كنت قد طرحت سؤالاً الذي - ربما - ينادينا كلنا فكلما جاءت قوة جديدة تؤثر على سلوك الفاعلين والسكان المحليين وفي هذه المناطق كل ما كان إيجابياً وهذه العملية تتجدد لها جميعاً، شكرًا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرًا للسيد الوزير، نمر الآن إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة، والكلمة للسيد بوعلام درامشيني لطرح سؤال شفوي، نيابة عن زميله السيد بلعباس بلعباس، فليفضل مشكورًا.

**السيد بوعلام درامشيني (نيابة عن السيد بلعباس بلعباس):** شكرًا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس الجلسة،

السادة الوزراء، السادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤالني موجه إلى السيد وزير التضامن الوطني والأسرة.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا

لنزعنا منها الأطفال، ويُطبق عليها القانون - وتعرفون ذلك - هي وزوجها، أما الآخرون غير البعيدين عن العاصمة، من القرى المحيطة بالعواصم ففيه استئجار للأطفال، وجدناهم يستأجرون 03 أو 04 أطفال، وأنا بحكم مهنتي الأصلية الأولى أعرف ذلك فيعطون لهم مشروبا لكي يناموا وأحيانا يبقون عطشى يوما كاملا تحت الشمس وأحيانا في البرد ويستغلونهم ويستعطفون المؤمنين والمؤمنين بهؤلاء الأطفال، هذا استغلال محقق والقانون صارم في هذا الأمر دستورا وقانونا، ناهيك عن العجزة فهؤلاء عندهم منحة العجز ومع هذا يقف مع الآخر ويقسم معه المدخول الذي كسبه من التسول، أما قضية الأطفال فتجدهم في الأمسية يعودون إلى ديارهم وتعود المرأة المتسولة إلى دارها أو قريتها وتقسم ما كتب الله من أموال مع أم الأطفال، فالعقاب - إن شاء الله - في القانون الذي سيعرض عليكم لاحقا، سيصل أم الطفل وليس التي استعملت الطفل، بل أم الطفل وأب الطفل الأصليين، فهذان الوالدان ليسا في مستوى أن يكونا أسرة، فالسؤال لا يعود للغرفة السفلى ولا هنا لكن القانون قادم، فالقوانين موجودة من الناحية الصورية لكن تطبيقها نظرا لحساسيات اجتماعية وحساسيات دينية وأمور أخرى وزادتها التعددية، ويظن البعض أننا نرإلا الفقراء لنعاقبهم، لا! هؤلاء أبناءنا، لا بد أن نفكهم، لا نقبل مطلقا كي يستغلوا، فوجدناهم خاصة في الأيام الدينية، في الأعياد، أمام المساجد، أمام المقابر إلى غير ذلك، وقمنا بإحصاء بسيط على مستوى العاصمة، إحصاء غير إجباري، فالذي يريد أن يسجل نفسه فمرحبا به، فوجدنا على سبيل المثال فيما يخص العاصمة، لمن أراد بدون إجبارهم: 489 متسولا في يوم واحد على مستوى 38 بلدية في العاصمة هنا التي شملها الإحصاء، فيهم 18 طفلا و 150 شخصا مسنا، حتى المسنون يأتون بهم، هذا في العاصمة ناهيك عن باقي التراب الوطني، والحمد لله أنه في العالم الريفي وداخل التراب الوطني هذه الظاهرة قليلة، ماعدا

للمرور يتهافت المتسولون على السيارة وكأنهم ذباب بالمئات! هذه الظاهرة - والحمد لله - ليست موجودة عندنا، حتى في دول إفريقية غنية بثرواتها البترولية أستطيع أن أذكر نيجيريا، يكفي أن تقف في الضوء الأحمر، هناك خطر حتى على راكبي السيارات، هذه كي أقول لكم كظاهرة موجودة في دول متخلفة وموجودة في دول متقدمة، وهذه الدول المتقدمة عندها أسبابها الأخرى، كذلك ولكن لا بد أن نعالج هذه الآفة، العلاج ضروري وهو يخضع لمعطيات مجتمعنا، لمقوماتنا العربية، الإسلامية، الأمازيغية وعاداتنا ومستوى تطورنا... إلخ؛ وأحسن دليل أننا بعد الاستقلال مباشرة الدستور الأول منع التسول، فالمشار إليه من طرفكم - وأنتم مشكورون - استعمال الأطفال واستعمال المعاقين وهذا الذي يضرنا في الجزائر، إذا كان هناك ناس في حاجة إلى التسول فذلك ممنوع، لأن الدولة الآن قائمة وعندنا مؤسسات وسأعطي الأرقام وكم ندفع؟ أما الآخرون فكما لاحظتم ولاحظنا أنه فيه استعمال للأطفال خاصة القصر أو الصغار سنا وأحيانا الرضع والمعاقين، هؤلاء الأطفال نجدهم خاصة مستعملين ومستغلين في المدن الكبرى، مثلا في العاصمة أو قسنطينة أو وهران نجد امرأة معها ثلاثة، أربعة أطفال رضع وتتجول بهم من شارع إلى شارع ومن موقف إلى موقف أكان حرا أو في البرد القارس، فالشيء الذي اكتشفناه أن هؤلاء الأطفال إذا كانوا أبناءها وتقوم بهم، في هذه الحالة عندنا المديرية الولائية تدرس القضية إذا لم يكن لديها مدخول فتدخل في (A.F.S) فيصبح عندها مدخول خاص لها ولأبنائها. عندنا 720.000 مستفيد من (A.F.S) هذا في حالة ما إذا كان الأطفال أبناءها، ولكن الشيء الذي لاحظناه أنه في أغلب الأحيان ليسوا أبناءها وحتى ولو كانوا أبناءها نحن نقول إنها ليست قادرة على أن تقوم بهم لاهي ولا زوجها فلاحق لها كأسرة أن تقوم بهم فتدخل الدولة، هناك أكثر من 40 مركزا خاصا للطفولة، ولكن القانون يمنع، ولو طبق القانون

أو المحتاج الحقيقي لا يتسول كما يقول الله تعالى: «يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف»، لا يتسول من لديه أنفة والناس يحسبون أنه لا يحتاج ولكن الجيران والأقرباء والمقربين من حوله يعلمون أنه في حاجة فيقدمون له المعروف ويمكنهم أن يقدموا اسمه للدولة حتى تتكفل به.

أما الأطفال، فلدينا أكثر من 40 مركزا للأطفال وأصاحكم القول يعني التباطؤ كان عمدا فيما يخص القانون الخاص بالتسول، لأننا من هنا وهناك نسمع أصواتا تقول لم يجداوا إلا الفقراء لمطاردتهم وكأنهم يريدون تعقيد المجتمع الجزائري، نحن في الجزائر لا يوجد أي شخص يموت جوعا مطلقا بالنظر إلى الدول الأخرى، فهؤلاء الناس الذين يحثون على الصدقة وعلى ترك المجال للتسول، لا يريدون الخير لأبنائنا، كل الشعب الجزائري أبنائنا وأبناء الدولة تقف معهم مهما كانت حالتهم حتى الذين عندهم آفات اجتماعية، سواء كانوا أطفالا مهملين، أم كانوا كبار السن، فالكل متكفل بهم، أقول لكم بأن المراكز التي عندنا أكثر من 320 مركزا، لا يوجد مركز يتجاوز 65% من إعمارها بالمواطنين أو المحتاجين، علاوة على المشردين في الشوارع، من الشتاء إلى يومنا هذا، يوميا من الساعة الحادية عشرة ليلا حتى الصباح فرقنا تدور في كل مقرات الولايات، والله بالأمس فقط قدم لي الإحصاء، يوميا على الساعة الثانية عشرة عبر كل التراب الوطني كم من مكان جالوه في الليل وكم جمعوا، 18 على مستوى التراب الوطني، جلت معهم ليلا في البرد، كان شيئا رهيبا، ونجد ناسا يببتون تحت ورق مقوى، شخصيا الوزير والإطارات معي وبكل حنان وبكل لطف - ولا درك ولا هم يحزنون - مع آخرين، فنتوسل إليهم تفضلوا إلى المراكز هناك تجدون دفع المرقد، وحساء ساخنا وطيبا، تستطيع أن تبيت، لكن بمشقة تمكنا من ملء نصف حافلة من الجزائر كلها، تجولنا شارعا شارعا والمرافق موجودة ومفتوحة ونحن بوجدنا أن يساعدنا مجتمعنا لأننا بصدد تحضير القانون لم ننسه، وعدت الغرفة

المدن الكبرى، وطوال سنوات كنت أصول وأجول في التراب الوطني، أعتز بعدة مناطق في ترابنا أنه لا يبيت جزائري أو جزائرية بدون عشاء أو بدون مرقد، فهؤلاء الناس في ولاية العاصمة، الباقي وهي نسبة كبيرة منهم، أكثر من الثلثين يرفضون أن يعطوا أسماءهم ويعلمون أنه أكيد سنطبق يوما ما القانون.

ما الذي يجعلهم يستعملون هذا النشاط؟ أولا، المادة التي طغت، أحيانا تعطي للطفل الحليب كي يشرب، فتشربه أمه وتأخذه معها أما الطفل فتعطيه مشروبا لكي ينام وتتسول به، لاحظنا أنه في بعض الأعياد في العاصمة نفس المتسولة أو المتسول يجني بين 2.000 دج إلى 9.000 دج يوميا، والأخطر من ذلك وجدنا شبكة تنشط قبل صلاة الجمعة، تأتي سيارات وتلقي أمام المساجد بنساء ورجال يحملون أطفالا ويحملون عجة ولما تنتهي صلاة الجمعة يستعطفون المصلين ومباشرة بعد ذلك يخرجون الهاتف النقال من جيوبهم والسيارات السوداء تأتي كي توصلهم للحافلات، والله شبكة تامة! لهذا صراحة أقول لا بد أن نتعاون كلنا لأن القانون في حد ذاته - كما قلت لكم تقريبا منذ الاستقلال إلى اليوم - لم نطبقه ولا نستطيع تطبيقه لا أنا ولا غيري، لا بد على الدولة الجزائرية والمجتمع كله أن يتعاون على هذا، في يوم ما سنضرب بحديد هؤلاء الناس، لأن الناس ضعفاء والأرقام التي عندنا تقول 720.000، هؤلاء يمكن أن يوفر لهم عيشة بسيطة، تجعلهم يمتنعون عن التسول، هذه الـ 720.000، السؤال يقول أنتم تصرفون عليهم؟ أو ماذا تدفع لهم الدولة؟ دولتنا صراحة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كل قوانين المالية فيها ذات طابع اجتماعي، أكثر من 40% من ميزانيتنا تذهب إلى المجتمع، الخبز بسعر كذا، الماء بسعر كذا، الكهرباء بسعر كذا، النقل بسعر كذا، والمدرسة مجانا والعلاج مجانا وهلم جرا، ناهيك عما نعطيه من أموال، أما الأموال هذه التي نعطيها مباشرة لهؤلاء الضعفاء المخصصة من الوزارة، فهي تقريبا 10 ملايين دينار سنويا، تصل نقدا، لكن المستضعف



البعض الوسيلة الأنجع للكسب السريع ونبتعد عن اللامبالاة التي أدخلتها في الإطار العادي والمقبول من طرفنا وأن نعمل كلنا للحد منها إن شاء الله، شكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوعلام والكلمة مجددا للسيد الوزير، فليفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** السيد بوعلام مشكور على الكلمات الطيبة، وأساسا، فقط أقول لك إننا تناقلنا لظروف معينة لإصدار هذا القانون، والآن على الأقل ست وزارات مشاركة في إعداده، أما التطبيق لمسح هذه الظاهرة فليست قضية وزارة التضامن بمفردها وإنما قضية مجتمع ككل، يا أخي لا أعطي لك نقودا! أنت تعطي له 9.000 دج في اليوم، كيف يعمل؟ لا يعمل حتى بـ 1.000 دج في اليوم لا يعمل! يأتي، يجلس أمام المسجد ويذهب بـ 1.000 أو 9.000 دج وتأتي السيارات السوداء والهاتف النقال، والله إن مسؤولين قالوا لي إنه بعد صلاة الجمعة يخرجون الهاتف النقال ويهتفون: آلو، لقد انتهت الصلاة، تعالوا! هذه قضية اجتماعية ومعالجتها تكون اجتماعية، اقتصادية، بيولوجية ومنهم والله صراحة من أصبح غنيا ولا زال يتعاطى التسول، هكذا الله غالب! لا بد من علاج اجتماعي وعلاج نتعاون فيه جميعنا، بينما لما يخرج القانون وإذا بقيت في هذه الحكومة، وأنا - أنوي الخير لجميع الحكومات التي تأتي بعدنا، سنضرب كل من يستعمل أبناءنا ويستعمل القصر منا لهذه الأغراض استغلالا فاحشا يوسخ ويلطخ مجتمعنا بفعل لا يرضى به لا الله ولا العباد وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، ننقل الآن إلى قطاع السكن والعمران والكلمة للسيد عبد القادر شنيني لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السفلى أن هذا القانون تشارك فيه وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الدينية والدرك والشرطة والحماية المدنية وغيرهم من الوزارات، كلنا مشتركون، وإن شاء الله سنأتيكم بالقانون ونحاول تطبيقه، لأن تطبيق هذه القوانين ليس بالسهل، لو طبقنا القانون أقول لكم مباشرة الذي أجز ابنه يدخل السجن ويمنع منه الطفل، ويدخل المركز والذي يستعمل الطفل يدخل للسجن، على بركة الله، هذه القوانين تنص على ذلك ونحن لحد الآن لم نطبقها - صراحة - يعني إخوان سبقوني وحتى أنا ليست لدينا الشجاعة الاجتماعية والشجاعة حتى نقابل شعبنا ويقولون تكفلوا بالفقراء، الفقراء أعطيناهم منحة، والمريض أعطينا منحة والذي لا يجد أين يبيت أعطينا منحة، كبار السن عندهم منحة، عندهم المبيت والأكل والشرب، لا يوجد مركز من المراكز التابعة لوزارة الضمان الاجتماعي بدون طبيب، ليس هناك مركز بدون حافلة، ليس هناك مركز لا يملك مستوصفا، لا يوجد مركز لا يملك وسائل تسخين، إلا داخل التراب الوطني بعض المراكز أكل عليها الدهر فمن الضروري استصلاحها؛ ونحن نسعى بحول الله أن نصلحها، أكتفي بهذا وبارك الله فيكم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد بوعلام درامشيني هل لديه تعقيب على ماجاء به السيد الوزير؟

**السيد بوعلام درامشيني:** أشكركم السيد الوزير على إحساسكم شخصا بهذه الفئة المستحقة، وعلى التدابير المتخذة من طرفكم كوزارة وصية، إلا أنه يجب تحديد هذه الفئة التي نجدها دائما في تزايد بالرغم من كل الإجراءات المعمول بها؛ وهنا أطرح تساؤلا آخرًا عن إشراك طرف ثان وهي وزارة الشؤون الدينية وخاصة بعد تكفلها بصندوق الزكاة الذي يعمل على إعانة هذه الفئة المحرومة؛ ونتمنى أيضا أن تتوقف هذه الظاهرة الغريبة عن المجتمع الجزائري الإسلامي، والتي أصبحت عند



**السيد عبد القادر شنيني:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
رجال الصحافة،  
السلام عليكم.

سؤال شفوي؛ إلى معالي وزير السكن والعمران:  
طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص السؤال الشفوي الآتي:

نحن نعتز بما قدمتم من إنجازات في ميدان السكن، رفعتم بها تحديات العصر والشكر موصول مسبقاً إلى سيادتكم، غير أننا ما لاحظناه أن الأجراء الذين يتراوح دخلهم ما فوق 24.000 دج شهرياً مقصون من الاستفادة من السكن الاجتماعي؛ وبالتالي نحن نقصي شريحة كبيرة من المواطنين لا يسمح لها دخلها اقتناء سكن عن طريق وكالة الترقية والتسيير العقاري (OPGI) ولا لإنجاز سكن بإمكانياتهم الخاصة.

سيدي الوزير،

سؤال هو كالتالي: لماذا لا ترفعون من سقف مقياس الدخل الشهري من 24.000 دج إلى مثلاً 35.000 دج للسماح لهذه الشريحة المتوسطة للاستفادة من السكن؟ تقبلوا منا - معالي الوزير - فائق الشكر والامتنان والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد عبد القادر شنيني والكلمة للسيد وزير السكن والعمران للرد على السؤال، فليتفضل مشكوراً.

**السيد وزير السكن والعمران:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،  
أعضاء مجلس الأمة المحترمون،  
زميلي في الحكومة،  
أسرة الإعلام،  
أيها الإطارات،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسأل السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة الموقر وهو مشكور، لماذا لا يتم رفع سقف الدخل الشهري المحدد للاستفادة من السكن العمومي الإيجاري من 24.000 إلى 35.000 دج؟ هذا السؤال جاء - كما تفضل به السيد العضو الفاضل - على أساس أنه يلاحظ بأن الأجراء الذين يفوق دخلهم 24.000 دج يجدون أنفسهم مقصون من الاستفادة من السكن العمومي الإيجاري، في حين أن دخلهم لا يسمح لهم باقتناء سكن من الصيغ الأخرى ولا إنجاز سكن بإمكانياتهم الخاصة. رداً على هذا السؤال يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

أولاً، بودي أن أذكر بأن سقف الدخل الشهري للاستفادة من السكن العمومي الإيجاري كان يقدر قبل ثلاث سنوات فقط بـ 12.000 دج، ثم تم رفعه إلى ضعف هذا المبلغ أي 24.000 دج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-142، المؤرخ في 11 ماي 2008، المحدد لقواعد منح السكن العمومي الإيجاري، وقد قررت الحكومة آنذاك هذا الإجراء من منطلق قناعتها بأن سقف 12.000 دج الذي كان قائماً آنذاك أو الذي كان محدداً آنذاك أصبح غير ملائم كونه كان يحرم حقيقة فئة معتبرة من المواطنين ذوي الدخل الضعيف من الاستفادة من السكن العمومي الإيجاري. هذا مع العلم أن هذا النوع من السكن - وينبغي الإشارة إليه - هو موجه فقط - في كل الدول وكما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم الذي ذكرته منذ حين - للمواطنين الذين تم تصنيفهم حسب مداخيلهم ضمن الفئات الاجتماعية المعوزة والمحرومة التي لا تملك سكناً أو تقطن في سكنات غير لائقة و/أو لا تتوفر على أدنى شروط النظافة.

إلى 24.000 تضاعف الطلب واليوم ما زال الطلب كبيرا جدا، ولم نستطع بكل هذه البرامج أن نفيه حقه، إذا حولنا السقف، كم يدخل من طلب جديد وهل بإمكاننا تلبيةه!؟

بطبيعة الحال أظن أن الجواب على هذا السؤال، وآمل أن يشاطرنني السيد العضو الفاضل الرأي في ذلك، هو أن تطبيق الإجراء المقترح هو أمر صعب في الظروف الراهنة لأنه لا يكفي - حسب نظرنا - رفع سقف الدخل الشهري، فقط بل بالموازاة مع ذلك يجب توفير السكنات المطلوبة لتلبية الطلبات الإضافية المقدمة.

إن عدم استفادة فئة من المواطنين الذين يفوق دخلهم الشهري 24.000 دج ولا يتعدى 35.000 دج من السكن العمومي الإيجاري لا يعني أبدا أنهم لا يحظون باهتمام الدولة التي توفر لذوي الدخل المتوسط إعانات مباشرة وغير مباشرة معتبرة تسمح لهم بالحصول - كما هو معلوم - سواء على سكن ترقوي مدعم أو بناء سكن في إطار السكن الذاتي وأقصد هنا خاصة السكن الريفي الذي قرر بشأنه فخامة السيد رئيس الجمهورية مؤخرا السماح بإنجازه داخل التجمعات السكنية الصغيرة، بهذا الشأن اسمحوا لي أن أذكر بأن الدولة تمنح إعانة مباشرة تقدر بـ 700.000 دينار وتتحمل على عاتقها قسطا كبيرا من نسبة الفائدة المطبقة من طرف البنك على القروض التي تمنحها للمواطنين، من أجل اقتناء سكن ترقوي مدعم أو من أجل إنجاز سكن في إطار البناء الذاتي، على سبيل المثال: أشير إلى أن المواطن الذي يتقاضى دخلا شهريا يقدر بـ 25.000 دج يخرج من السكن الاجتماعي والذي لا يتجاوز عمره 40 سنة يمكن له - بفضل تكفل الدولة بقسط كبير من نسبة الفائدة - (بحيث إنه لا يدفع إلا 1% من نسبة الفائدة) الحصول على مالا يقل عن مليونين دج اللذين يضاف إليهما مبلغ الإعانة المباشرة المقدرة بـ 700.000 دج وبالتالي يمكن أن يحوز على مبلغ 2.700.000 دج. هذا المواطن يدفع للبنك شهريا كتسديد للقرض الممنوح مبلغا لا يفوق 6.500 دج،

ثانيا، وبالإضافة إلى أن هذا الإجراء يعتبر حديثا إلا أنه ساهم بشكل كبير في رفع الطلب، حين تنتقل من شريحة إلى أخرى ترفع معها الطلب، قلت هذا الإجراء ساهم بشكل كبير في رفع الطلب على هذا النوع من السكن منذ دخوله حيز التنفيذ وأظن أن السيد العضو الفاضل يدرك تماما هذا الواقع الذي تم في حقيقة الأمر مراعاته من طرف الدولة - كما تعلمون - من خلال حجم البرنامج الخماسي 2010-2014، الذي يشمل ما لا يقل عن مليون وحدة سكنية عمومية إيجارية، إذا ما أضفنا إليه الحصة الأخيرة التي أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية والتي سيتم تسجيلها في قانون المالية التكميلي لسنة 2011، هذا مع العلم أن ما لا يقل عن 380.000 وحدة سكنية من هذا البرنامج هي مخصصة حصريا لإعادة إسكان قاطني السكنات الهشة، وهذا طبعا تطبيقا لقرار رئيس الدولة الخاص بالقضاء الكلي على السكن القصديري.

ثالثا، وبالنظر إلى حجم هذا البرنامج غير المسبوق، حين أتكلم على مليون وحدة سكنية ليس بالأمر الهين، مليون وحدة سكنية من تحضير الوعاءات العقارية وإذا تكلمنا في الخام فهذه 25.000 سكن في الهكتار، إحسب كم لابد من هكتار كي نبني مليون وحدة سكنية؟ قلت وبالنظر إلى حجم هذا البرنامج غير المسبوق والذي يتطلب تجسيده خارج الموارد المالية التي تم تجنيدها من طرف الدولة توفير وسائل إنجاز معتبرة، لأن الأمر لا يتعلق بتسجيل البرامج، لابد حين تسجل البرامج أن تنجز ولكي تنجز لا بد أن تكون في البلد ووسائل إنجاز في المستوى ووسائل دراسة ومتابعة ومواد البناء إلى غيرها من المتطلبات، فإن السؤال الذي يطرح نفسه على ضوء الاقتراح المقدم من طرف السيد العضو الفاضل هو: هل بإمكاننا في الظروف الحالية توفير برامج سكنية إضافية من السكن العمومي الإيجاري على ما هو مسجل اليوم لمواجهة الطلب الذي سيترتب على رفع سقف الدخل الشهري إلى 35.000 دج والذي سيكون بالتأكيد كبيرا، نحن حين ذهبنا من 12.000

الآن تتدخل كثير من المؤسسات الجزائرية ومع التدابير التي اتخذتها الدولة في إطار الثلاثية الماضية لكي تعطي مجالا للاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ومؤسسات البناء كذلك تدخل في هذا النمط، إن شاء الله تتقوى مؤسساتنا ونقلص من مدة إنجاز السكن، لو بنى 100 مسكن لـ 100 مواطن فيسكن 99 ويبقى واحد لم يسكن، يبقى عملنا ناقصا ونحن نعمل لإرضاء كل المحتاجين وكل مواطن يجد نفسه إذا صح التعبير في الصيغة التي تناسبه، شكرا لكم، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد عبد القادر شنيني هل لديه أي تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟ فليفضل مشكورا.

**السيد عبد القادر شنيني:** أشكر السيد الوزير على هذا الرد الشامل والكامل، ولكن هناك سؤال، السيد الوزير أنتم تعلمون الزيادات مؤخرا في الأجور، فالأجراء الذين كان دخلهم أقل من 24.000 دج مع الزيادة في الأجور يصبحون ربما لا يستفيدون أكثر فهذا مشكل آخر، ولذا - أنا في نظري - أطلب إعادة النظر في هذه القضية وأشكركم على كل حال بصفة عامة على الشيء الذي تقدمونه وهو ساري المفعول والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر، أسأل معالي الوزير هل يريد أخذ الكلمة؟

**السيد الوزير:** طبعاً السيد شنيني مشكور للتفهم؛ أنا تكلمت في بداية عرضي أن الاستفادة من السكن العمومي - الإيجاري محددة بمقتضى مرسوم، والمرسوم هو من شأن الحكومة وتكلمت باسم الحكومة كقطاع، لكن صحيح هناك إشكالية وستطرح - إن شاء الله - وسيكون فيها خير، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛

ما يمثل ربع الدخل الشهري وهي نسبة يمكن تحملها في رأينا، مع العلم أن الدولة ستتحمل نتيجة تكفلها بأكثر من 5% من نسبة الفوائد المطبقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك طول مدة تسديد القرض وقدرناها بـ 30 سنة ما لا يقل عن مليونين، بمعنى آخر فإن الدولة توفر إعانة مباشرة وغير مباشرة مبلغها مليونان في القرض و700.000 دج، التي تعطى له مباشرة يعني 2.700.000 دج نضيف لها التخفيض عن سعر العقار وفي بعض الحالات بل في كثير من الحالات يكون العقار مجانيا هذا، ما تعطيه الدولة في هذا الشأن، بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذا المواطن أن يستفيد من تخفيضات على سعر العقار الموجه لإقامة مشاريع سكنية ذات طابع ترقيوي مدعم، تصل إلى 95% من السعر الحقيقي في ولايات الجنوب والهضاب العليا، مع العلم أن هذا الأخير يصبح مالكا لسكنه بالمقارنة مع المستفيدين من السكن الاجتماعي الإيجاري الذي هو ملك المجموعة الوطنية، لأنه ممول من الخزينة العمومية، هناك من يبيعه ويضعونه في السوق بأساليب ملتوية لكن الذي يبيع أو الذي يشتري قد خرج عن القانون.

ثانيا، ما علينا إلا أن نرى في الإحصائيات أو المعلومات عبر الوسائل الموجودة وهي كثيرة اليوم حتى من خلال الأنترنت، هناك بلدان متقدمة جدا وغنية جدا أغنى من الجزائر بكثير لا بد أن تنتظر من 8 إلى 15 سنة حتى تحصل على سكن اجتماعي هناك؛ وأظن أن كل البرامج المسجلة هي فال خير بالنسبة للذين انتظروا كثيرا، لكن حتى دولة في العالم ليس لديها إمكانية أن تلبى كل الطلبات في وقت واحد، أنا كنت قبل يومين في ولاية من ولايات الوطن وهي ولاية «سوق أهراس» جاءني مواطنان قالوا لي لماذا هذا أخذ وهذا لا؟ قال كل الذي بني هو لك والسكنات تكون في كل مرة أحسن مما كانت عليه من قبل وهذا هو العمل! فالسكن - مع الأسف الشديد - ليس منتوجا مسبق الصنع أستطيع أن أتحصل عليه في حينه وأعطيه له إنما هو مسار يتطلب وقتا والحمد لله مع الاحترافية

بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها.

أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار  
والدقيقة الخامسة والعشرين**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 02 شعبان 1432

الموافق 03 جويلية 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587